ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الاول ص.ص: 808-839.

المداخل النظرية المفسّرة لحقيقة الدور الصيني في المنطقة المغاربية

The Theoretical Entries Explainer Of The Reality Of Chinese Role In Maghreb Region

فخار خالد *
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
fekhar.khaled@enssp.dz

حاجة أمال
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
Hadja.amel@enssp.dz

تاريخ إرسال المقال: 07-08-2021 تاريخ قبول المقال: 09-02-2022 تاريخ نشر المقال31-03-2022

الملخص:

الملخص:

في عالم شديد التعقيد والتشابك والتوجّس والتنافس على مصادر القوّة، ومع تعدّد عدد وحداته السياسية، يتشكل ويتبلور مفهوم ودور السياسة الخارجية المتعدّد الأبعاد والشديد التعقيد؛ حيث يعتبر الصراع الظاهرة الأبرز في مسرح العلاقات الدولية لأجل افتكاك مكانة بين القوى المشكّلة لهيكل النظام الدولي وهنا تظهر المفارقة بين القوى العظمى والكبرى وبين باقي الوحدات، حيث يشكّل عامل صناعة وتنفيذ القوة بمختلف أبعادها وأشكالها السلوك المهيمن على سلوك هذه القوى، وعلى هذا النحو ندرس ونحلّل ونفسّر ونحاول التنبؤ بمستقبل هذه السلوكيات والأدوار التي تسعى تلك الفواعل الدولية لتحقيقها إمّا للحفاظ على الوضع الراهن واستمراريته خدمة للأهداف المرغوبة، أو السعي لتعظيمها، دون أن ننسى عنصر المفاجئة الذي قد يغيّر من إدراك صانع القرار.. ففي هذا الخضمّ تشكّل دولة الصين الشعبية إحدى أبرز القوى الدولية الصاعدة في وقتنا الراهن والتي ما فتأت تتعاظم قوتها المركبة من مزيج الاقتصاد والثقافة والسياسة والفلسفة والقيم والمورد البشري والعسكري، لتكون قطبا عالميا كقوّة كبرى انطلاقا من دبلوماسيتها الناعمة والسلمية، المعتمدة أساسا على قدراتها الاقتصادية وثقافتها الاستراتيجية، هذا ما سيشكل صميم مداخلتنا البحثية، وانطلاقا من هذه الفكرة حريّ بنا أن نطرح المشكلة البحثية التالية: كيف يمكننا تحليل وتفسير السلوك الخارجي الصيني تجاه المنطقة المغاربية؟ وماهي أبرز الأدوار الفعلية التي تلعبها الصين في هذه المنطقة؟

الكلمات المفتاحية: الصين، المغرب العربي، السياسة الخارجية، مشروع حزام الطريق.

Abstract: In a world of great complication, entanglement, apprehension and competence for sources of power. In addition to its different numbers of political units; It composes clearly the various dimensions and extreme complication of the foreign policy concept and role; that conflict is considered

* المؤلف المرسل

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الاول ص.ص: 808-839.

the most prominent phenomenon in international relations for having a footing among the powers that build the structure of the international regime. Here a difference appears between the greatest and biggest powers and the rest of the political units. The factor of industry and force implementation with its different targets and forms construct the most dominant attitude on these forces' attitude. As such, we study, analyze, explain and predict the future of these attitudes and roles which those international doers seek to realize for either preserving the current situation and its consistency so as to serve the desired goals or striving to greaten them, without forgetting the element of surprise that may change the conscience of the decision maker. In this midst, the People's Republic of China is one of the most famous and important rising international forces nowadays and which its power consisted of a mix of economics, culture, politics, philosophy, values, and human and military resources still grows. Thus, it has become an international pole for a grand power on the basis of its soft and peaceful diplomacy that depend on its economics as well as strategic culture, and that is the main aim of our research intervention, and out of that idea it behooves us to raise this following research issue : How can we analyze and explain the Chinese foreign attitude towards the Arab Maghreb? And what are the most prominent active roles that China plays in this region?

Keywords: China, the Arab Maghreb, the foreign policy, the belt and road initiative project.

مقدمة:

بالرغم من تمايز المدارس والمقاربات التي تناولت مفهوم ودور السياسة الخارجية إلا أنها تتمحور أساسا حول التعريف بسلوك الدولة تجاه البيئة الخارجية وهذا الأخير يتبلور في عدّة أشكال، وينبني على أولوية متغير القوة بمختلف أبعادها وأشكالها وتوزيعها وتحويلها، ومن خلال هذين المنطلقين حاول دارسوا السياسة الخارجية بناء مقاربات نظرية لتحليل وتفسير سلوكيات الدول الخارجية من خلال منطلقات مفاهيمية متعدّدة ، فمنهم من ركّز بمن يصنع القرار سواء كان فردا أو جماعة أو جهازا ، ومنهم من اهتمّ بدراسة كيفية صنع القرار من حيث هو عملية مركبة أو تلقائية، مثلما نجد من تحدّث عن مقارنة عمليات وأداء وظروف السياسة الخارجية، ودون الغوص في أعماق هذه الاختلافات الموضوعية الأكاديمية حريّ بنا من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء عن المقاربات النظرية المفسرة للسلوك الخارجي الصيني بمنطقة "المغرب العربي" مع إمكانية التنبؤ بحيثيات مستقبل الاستراتيجية الصينية في هذه المنطقة من جهة، وفهم وتبرير العلاقات الصينية المغاربية وتطوّرها بشكل لافت، وأثرها على المجتمع والاقتصاد والسياسة، وذلك من خلال التجارة والاستثمارات الاقتصادية، من هذا المنطلق يمكننا صياغة الإشكالية

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الاول ص.ص: 808-839.

الرئيسية: كيف يتجلّى السلوك الخارجي الصيني في المنطقة المغاربية ؟ وماهي منطلقاته النظرية وتجلياته الاستراتيجية؟

سنحاول الإجابة عن هذه الإشكالية وذلك من خلال التطرق من خلال المحور الأول إلى إبراز وتحليل أهمّ المداخل النظرية التقليدية التي عالجت الصعود الصيني من جهة، وقدرته على التكيف مع متغيرات السياسة الدولية من جهة ثانية، أما المحور الثاني فخصّصناه لإبراز أهمّية المغرب العربي في الإدراك الاستراتيجي الصيني، وتجلّيات الدور الصيني في هذه المنطقة من خلال استراتيجية الحزام والطريق التي يُسهّل وُصول المنتجات الصينيّة لمختلف الأسواق العالميّة، وإذا كانت الصين بمشروعها هذا تُحاول توسيع نفوذها ليصل إلى حوض المتوسّط، فإنّها قد تطمح للهيمنة العالميّة، حيث أنّ نابوليون بونابرت قال: " بمعرفة جغرافيّة أمّة ما، نعرف سياستها الخارجيّة"[1].

المبحث الأول: محاولة فهم السلوك الخارجي الصيني -مدخل نظري-

تُعتَبَرُ دولة الصين الشعبيّة نموذجا فريدا من نوعه في المجتمع الدوليّ، وصعودها المستمرّ والمتزن حالة بارزة وظاهرة لا نظير لها في العلاقات الدولية حيث أحدثت طفرة وقفزات نوعية في مختلف المجالات على غرار التجارة والاقتصاد والتفوّق العسكريّ –رغم كونها دولة لم تخض حروبا في تاريخها– مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية مثلا، حيث يمكننا تصنيف الصين ضمن الدول الكبرى في عالمنا المعاصر لاكتسابها لمختلف عناصر ومؤشرات القوة، وامتلاكها لقدرات تؤهّلها لقيادة العالم.

برزت العديد من التغيرات على الساحة الدولية بداية القرن الحادي والعشرين، بعد الهيمنة الشبه مطلقة التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، وظهرت مؤشرات لصعود قوى عالمية جديدة كان أبرزها "الصين"، التي لفتت أنظار الاستراتيجيين والسياسيين والاقتصاديين، هذه الدولة التي صنعت فوارق عديدة في مختلف المجالات ونذكر في مقامنا هذا دور سياستها الخارجية ودبلوماسيتها المتعدّدة الرؤى، حيث سنعالج وبتركيز شديد في هذا العنصر مرتكزات وأهداف السياسة الخارجية لهذه القوة العالمية الصاعدة، ومحدّداتها في المنطقة المغاربية، وكذا سنحاول إبراز مدى الاستمرار والتغيّر من خلال تغير القيادات السياسية، وكيفية تأثير عنصر القوة بمختلف أشكاله على طبيعة توجهات سياسة الصين الخارجية.

المطلب الأول: المداخل النظرية التقليدية المفسرة للسياسة الخارجية الصينية

[1]- Zbigniew Brzezinski, The Grand Chessboard: American Primacy and Its Geostrategic Imperatives (New York: Basic Books, 1997), p37

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الاول ص.ص: 808-839.

يعتبر فهم وتحليل وتفسير أية ظاهرة في العلاقات الدولية أمرا صعبا ومعقّدا للغاية، نظرا لتغير الظواهر وصعوبة التنبؤ بمستقبلها وتكرار الظروف لا يعني تكرار نفس النتائج، ويكتسي بعدا أكاديميا ومنهجيا بالغ الأهمية، يقول الباحثين **جيمس دورتي** و**روبرت بالستغراف** في كتاب: "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية": "إنّ التوصّل لحلّ دائم لقضايا الصراع والحرب ليس أقلّ صعوبة من العثور على علاج لمرض السرطان."[1] هذا ما يدل على تعقيد علم العلاقات الدولية وظواهره المتعدّدة، فالتنظير يجعل المتتبع لأية ظاهرة كانت في مجال مؤطَّر علميا يستطيع من خلاله الفهم والتحليل والتفسير كما يقدِّم للعقل البشري القدرة على إمكانية إيجاد مقاربات جديدة لِحقبٍ زمنية معاصرة فالأحداث قد تتكرّر لكن الظروف تتغيّر.

ونظرا لطبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته والذي يمكننا تصنيفه ضمن العلاقات الدولية التعاونية والتكاملية نجد من أبرز النظريات التي يمكننا فهم وتفسير السلوك الخارجي الصيني على المستويين الإقليمي والدولي –خاصة بعد الثورة السلوكية التي عرفها منتصف القرن ال20– وفي خضم حديثنا هذا لا يفوتنا أن نعرّج على أهم المقاربات والنظريات المفسّرة للسياسة الخارجية الصينية ونذكر منها مايلي: نظرية الاعتماد المتبادل والقوة الناعمة وكذا نظريتي الدور والثقافة الاستراتيجية

- **أوّلا: المنظور اللّبرالي**

يرتكز هذا المنظور الذي تعود جذوره إلى بدايات القرن ال19، على جملة من الأفكار يمكن إجمالها فيما يلي:

1- الفكر اللبرالي الكلاسيكي، حيث يشير الباحث **بروس راسيت** إلى انتشار ثلاث ظواهر مرتبطة باللبرالية عرفها القرن ال20، وهي: توسع رقعة الديمقراطية، واتساع الشبكات المتعدّدة للتواصل والتجارة والتمويل، وتضاعف أعداد المنظّمات الحكومية والدولية، حيث نجد تساندا قويا بين هذه الظواهر ما ينتج وجود تعاون كبير بين الوحدات السياسية التي ترتبط فيما بينها بهذه الطريقة واختفاء لمخاطر وقوع صراعات عنيفة بينها مثلما يشير **إيمانويل كانط** والذي يؤمن أيضا بالعقلانية وأنّ البشر رغم حرصهم على مصالحهم الشخصية، يمكنهم بناء مجتمع سلمي تعاوني للتغلب على الصراع سواء على المستوى

[1]– جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، تر: وليد عبد الحي، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985)، ص07.

الوطني أو الدولي من خلال الحكومات الديمقراطية والاعتمادية الاقتصادية المتبادلة والقانون الدولي والمنظمات الدولية[1].

ظهور **الليبرالية المؤسسية** بعد الحرب العالمية الثانية من خلال نظريات التكامل والاندماج لكل من **دافيد ميتراني** الذي يركز على عامل الانتشار في التعاون الدولي من حقل لآخر، و**ارنست هاس** بالارتكاز على أهمية التعاون عبر الوطني من خلال أدوار المنظمات الدولية والتفاعل بينها وبين البيئات الوطنية، إضافة إلى فاعلية الاعتماد المتبادل بين الدول[2]، حيث تعترف بمكانة القوة الاقتصادية وتركّز أيضا على التعاون الدولي والمنفعة المتبادلة.

إضافة إلى **الليبرالية الجديدة** التي تعتبر امتدادا للكلاسيكية، حيث تعتقد أن أفضليات الدول وخياراتها السياسية هي التي تحدّد سلوك الدول وأنّ التفاعل بين وحدات النظام الدولي يتجاوز السياسة إلى الاقتصاد والثقافة، وأنه عليها التعاون والتبادل التجاري والثقافي من خلال استراتيجية القوة الناعمة، والاعتمادية المتبادلة، والسلام الديمقراطي.

2- نظرية القوة الناعمة: برز هذا المفهوم لدى المفكر الأمريكي **جوزيف ناي** عام 1990م، في مقال له في مجلّة السياسة الخارجية إضافة إلى كتابه المعنون "ملزمة بالقيادة:الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية" لإضافة إلى كتابه الشهير "القوة الناعمة، وسيلة النجاح في السياسة الدولية" فما هو فحوى هذا المفهوم عند جوزيف ناي؟ هي القدرة على الجذب عن طريق الجاذبية والاستقطاب والاستمالة والإقناع بالحجة، إنّها ليست قوة القسر والضغط الاقتصادي أو التهديد العسكري، ولا يمكن تفعيلها عبر دفع الرشاوى وتقديم الأموال، وإنّما هي قوة التعاون الطوعي عن طريق الجذب[3]، ويضيف ناي إلى أنّ موارد هذه القوة ذات طبيعة ثقافية قيمية سياسية بالدرجة الأولى، أي غير ملموسة كالأفكار والفن والتعليم وطرق اللباس وكذا الأفلام والمسلسلات.

تظهر القوة الناعمة في مدركات وآليات السياسة الخارجية الصينية: يقول الرئيس السابق **هو جينتاو**: "إنّ تزايد الدور الدولي لبلادنا وتأثيرها يفترض أن يتمّ التعبير عنه بقوّة صلبة تتجسّد في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والأمنية، كما بقوة ناعمة مثل الثقافة"، والثقافة الاستراتيجية عنصر

---

[1]– تيم دان وآخرون، تر:ديما الخضرا، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**،(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص ص252/255.

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص270–271.

[3]– جوزيف س ناي÷ تر: محمد توفيق البجيرمي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، (السعودية: العبيكان للنشر،2007)، ص ص26–27.

فاعل ورئيسي لدى السياسة الخارجية الصينية والنابعة أساسا من الثقافة الكنفيشيوسية والقيم الاشتراكية، وأشار التقرير السياسي للمؤتمر 16 للحزب الشيوعي عام 2012م: "في عالم اليوم تشتبك الثقافة مع الاقتصاد والسياسة، مما يبرهن على أنّها تحتلّ مكانة أكبر ودورا أكثر أهمية في السباق من أجل نفوذ وطني شامل[1]"، مثلما أكّد الباحث الصيني **هو وانغ هانينغ** أن الثقافة أهم قوة ناعمة للدولة[2]. إنّ هذا المفهوم ليس غريبا على الصين حيث نجد له اشارات في إرثها الحضاري والفلسفي والثقافي، وفي إدارة العلاقات بين الفرد والسلطة، بل وهي واحدة من استراتيجيات وفنون الحرب، وهذا ما نجده لدى الأفكار الكنفيشيوسية القائلة أنّ الحاكم الناجح هو من يكسب عقول مواطنيه وقلوبهم ومشاعرهم بالفضيلة والمحبة لا بالقوة[3]، وتجدر بنا الإشارة إلى قضية محورية وهي أن هناك اختلاف تفعيلهما لمدلول وحيثيات القوة الناعمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وهذا الاختلاف نلمسه في مستويات ممارسة هذه القوة، فنجد أن الصين تتغلغل فيه إلى المجتمع والأفراد عكس الو.م.أ التي يشكل المستوى الدولي مجالها الحقيقي حسب ناي.

تشكّل القوة الناعمة عامل قوّة للسياسية الخارجية الصينية، فهي لا تدعو إلى التدخل، ولا تنتهك السيادة، وتحترم وحدة التراب الوطني وتدعو للحلول السلمية للنزاعات وتنادي بتطبيق قواعد القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة وتقف ضد العمل العسكري من طرف واحد وتساند احترام ثقافات الأمم الأخرى، وتسعى إلى شراكة اقتصادية تقوم على كسب مشترك. ولا كما تدعو لإصلاح النظام الدولي القائم ولا تعارضه، وتسعى من أجل إرساء نظام متعدد الأقطاب، وعوّلت الصين على الدبلوماسية العامة في بث محاسن سياساتها الخارجية على صعيد الرأي العام الدولي[4]؛ ومن أبرز مصادر القوة الناعمة الصينية حسب الباحث **هونج هوامين** نجد:

أ- الجاذبية الثقافية من خلال فتح العديد من مراكز تعليم اللغة الصينية، والمشاركة في الملتقيات الدولية، والحرص على تأمين عدة منح تعليمية في إطار التبادل الثقافي ومثال ذلك إفريقيًا فقد تضمنت السياسة الصينية عام 2006 بنوداً تحثّ على تعميق العلاقات الثقافية، وأعلنت عن إطلاق برنامج

---

[1]- صليحة محمدي، "السياسة الصينية تجاه إفريقيا توظيف القوة الناعمة لاستمالة القارة الإفريقية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع11، (جويلية 2017)، ص ص123-136.

[2]- الثقافة والقوة الناعمة حروب الأفكار في السياسة الخارجية، في: https://barq-rs.com/الثقافة-والقوة-الناعمة-حروب-الأفكار-ف/، (2016/08/09).

[3]- كاظم هاشم نعمة، "القوة الناعمة الصينية والعرب"، **سياسات عربية**، ع26، (ماي 2017)، ص ص27-45.

[4]- **المرجع نفسه**، ص ص27-45.

لتدريس (15) ألف اختصاصي أفريقي، فضلا عن رفع المنح التعليمية للطلاب الأفريقيين في الصين من 2000 إلى 04 ألاف منحة في عام 2009، إضافة إلى فتح المعاهد والجامعات، والمؤسسات التعليمية في عدد من الدول الأفريقية للتبشير بالعلوم الصينية المختلفة، ففي عام 2005 قامت الصين بفتح معهد كونفيشيوس في كينيا، وهو أول معهد صيني في إفريقيا، مموّل من الحكومة الصينية، كُرِّس لنشر اللغة والثقافة الصينية، كما عقدت الصين في العام ذاته اتفاقية مع مصر لتأسيس الجامعة الصينية – المصرية في القاهرة، بوصفها أوّل جامعة صينية في إفريقيا، مثلما قامت الصين أيضا في المجال الإعلامي بافتتاح محطة إذاعةFM عام 2006 في نيروبي عاصمة كينيا، والتي تبثّ برامجها لأكثر من (19) ساعة باللغات الصينية والإنكليزية والسواحيلية[1].

ب- القيم السياسية.

ج- النموذج التنموي الاقتصادي وخير مثال عليه "الحلم الصيني" وما يعرف بمبادرة حزام الطريق.

د- المؤسسات الدولية

ه- الصورة الدولية

لقد استخدم **جوزيف ناي** مفهومه للقوة الناعمة، ضمن مجال أكثر تحديدا، مستبعدا الدبلوماسية الرسمية والاستثمار وسائر أشكال التأثير التقليدية مثل القوة العسكرية، إلا أن الصين أوجدت فكرة أوسع للقوة الناعمة في الإطار الآسيوي يشمل جميع المجالات –باستثناء المسائل الأمنية– بما فيها الاستثمار والمساعدات، فالقوة الناعمة "العليا" تشتمل مفهوما يخص النخب، بينما المفهوم "الأدنى" أو القوة الناعمة "المنخفضة" تتناول القاعدة الجماهيرية الأوسع، وهو ما عملت بكين على تعزيزه من أجل تعظيم تأثرها بمنطقة جنوب شرق آسيا، وثم باقي العالم من خلال استراتيجية مشروع الحزام والطريق، ورغم أن هذه القوة أوجدت إيجابيات كبيرة في العلاقات الصينية الآسيوية وخاصة جيرانها الأقرب، إلا أن القيم والنماذج التي وضعتها الصين لجنوب شرق آسيا أو للدول النامية الأخرى يمكن أن تكون ذا أثر صعب على الديمقراطية والحكم الرشيد والمجتمعات المدنية الضعيفة، والأكثر من ذلك، تبدو الصين وكأنها تستخدم قوتها الناعمة لكي تدفع اليابان وتايوان وحتى الولايات المتحدة بعيدا عن التأثير الإقليمي[2].

---

[1]– سليم كاطع علي، " الصين وتوظيف القوة الناعمة.. سياسة ما بعد الحرب الباردة "، في: https://www.mcsr.net/news210، (2016/01/12).

2– جوسوا كورلانتزك، تر: عمرو فرحات، "قوة الصين الناعمة.. مقاصدها وأخطارها"، في: http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/354.htm، (2006).

كما أفرز استطلاع أجرته مجموعة "هورزون" البحثية عام 1995 على أنّ الولايات المتحدة هي أكبر قوة عالمية، ورأى 13% منهم أن الصين هي القوة الأكثر نفوذا، لكن هذه النسبة ارتفعت إلى 40% في استطلاع أجرته ذات المجموعة بعد عام، وفي عام 1997 برزت القوة الناعمة الصينية حينما رفضت تقليل قيمة عملتها على خلفية الأزمة المالية في أسواق آسيا، ومنذ ذلك التاريخ بدأت الصين تستخدم بعض تطبيقات القوة الناعمة، حيث مارست إستراتيجية "توزيع المكاسب " ***win -win strategy*** " في سياستها الخارجية، إضافة إلى رغبتها في الاستماع للدول الأخرى بمنطقة جنوب شرقي آسيا، واتخذت مبادرات حقيقية بالتوقيع على اتفاقية "صداقة" مع دول شرق آسيا، كما ألزمت نفسها بالعمل على إيجاد طريقة للتعامل المرن في منطقة بحر الصين الجنوبي[1].

ويقدّم **جوزيف ناي** انتقادا للدبلوماسية الناعمة الصينية وفقا لما جاء به تقرير الصندوق الوطني للديمقراطية، حيث يصف التقرير مظاهر النفوذ الاستبدادية الجديدة الملموسة في أنحاء العالم بـ"القوة الحادة"، وقد تناولت مقالة غلاف نُشرت مؤخرا في مجلة **الإيكونوميست** مفهوم "القوة الحادة" فعرفتها بأنها الاعتماد على "الوقيعة والترهيب والضغط، التي تؤدي في مجموعها لتعزيز الرقابة الذاتية"، ويضيف ناي أيضا: بوسع الصين إفراز المزيد من القوة الناعمة إذا أرخت شيئا من قبضتها الحزبية على المجتمع المدني. وبالمثل، فإن استغلال وسائل الإعلام، والاعتماد على قنوات سرية للاتصال، غالبا ما يؤدي إلى تقليص القوة الناعمة، فإن القوة الحادة تساعد الأنظمة الاستبدادية على إملاء السلوك وفرضه بالقوة داخليا والتأثير في الرأي خارجيا[2]. ومن دون الانتقاص من قوة الصين الناعمة ودبلوماسيتها السلمية نجد الكثير من المنتقدين –الغربيين منهم خاصة– لهذه الاستراتيجية الجديدة في السياسة الدولية المتشابكة في إطار ما يسمى بنظرية التعقّد المنضوي تحت لواء النقاش النظري الخامس لحقل العلاقات الدولية، لأجل التأثير على انجازاتها الاقتصادية الكبيرة خاصة وفي فترات زمنية قياسية، ناهيك عم مشروع الحزام والطريق الذي أضحى يشكل مصدر قلق وتوجّس غربي تجاه الصين.

3- الاعتماد المتبادل:

يشير مفهوم الاعتماد المتبادل إلى أنّه حالة العلاقة بين طرفين، حيث تكون تكاليف فسخ العلاقة أو خفض التبادلات متساوية تقريباً بالنسبة إلى كل من الطرفين، في دراسة العلاقات الدولية، تحمل التبعية المتبادلة بين الدول بعدين اثنين :الحساسية والهشاشة، تدل الحساسية إلى الدرجة التي تكون فيها

1– المكان نفسه.

2–جوزيف ناي،"قوة الصين الناعمة والحادّة" في:https://www.aljazeera.net/opinions/2018/1/7/قوة-الصين-الناعمة-والحادة،(2018/1/7).

الدول حسّاسة للتغيرات التي تدور في دولة أخرى، وإحدى الوسائل لقياس هذا البعد هو دراسة ما إذا كانت التغيرات في مجالات معينة (كمعدلات التضخم أو البطالة مثلاً)، تختلف بالطريقة ذاتها عبر الحدود الإقليمية؛ وتدل الهشاشة على توزيع التكاليف التي تتحملها الدول حينما ترد على تغييرات من هذا النوع. وهكذا، قد تكون دولتان متساويتين في الحساسية إزاء ارتفاع أسعار النفط ولكنهما ربما لا تكونان بالهشاشة ذاتها. قد تجد إحداهما أن الانتقال إلى طاقة بديلة أكثر سهولة بالنسبة إليها مما تجده الأخرى، فتقلص بالتالي اعتمادها على النفط[1].

وينطوي على معنى تعظيم التشابك في البلدان المتاجرة، حيث أن هذا التشابك خلق علاقة في اتجاهين بين كلّ طرف وآخر فإذا كانت التبعية الاقتصادية تعني تأثير أحد الطرفين في الآخر بحيث يكون أحدهما تابعا والآخر متبوعا، فإنّ الاعتماد المتبادل يعني وجود تأثير من كل من الطرفين في الآخر بحيث يكون كل منهما تابعا ومتبوعا في الوقت نفسه. مثلما يعني أيضا الزيادة في التعرض للصدمات الاقتصادية النابعة في العالم الخارجي إيجابا أو سلبا، ومن خلال استقراء لأدبيات الاعتماد المتبادل يمكن تصنيفها لـ03 أنواع هي: الاعتماد المتبادل بين السياسات الكلية للبلدان الصناعية الرئيسية، الاعتماد المتبادل بين البلدان المتقدّمة والبلدان النامية (شمال–جنوب)، الاعتماد المتبادل الناتج من أحداث تقع في بلد معين وتسبب آثار في بلد آخر[2].

تشكّل هذه النظرية واحدة من المقاربات الأقرب والأكثر تفسيرا للسلوك الصيني في المنطقة المغاربية ومع الدولة الجزائرية بشكل خاص، وذلك نظرا للعديد من الاعتبارات التاريخية والسياسية والثقافية والعلاقات الضاربة في عمق التاريخ بين الدولتين.

لقد وضع كل من **جوزيف ناي** و**روبرت كوهين** نموذجين نظريين في شكل مقارنة بين الواقعية والاعتماد المتبادل، شمل نموذجهما دراسات حالة في الفترة من 1920 إلى 1975 بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وكذا بين الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا، وخرجا بنتيجة مفادها أنّ نموذج الاعتماد المتبادل هو الأصلح لتحليل وتفسير ظواهر العلاقات الدولية وليس النظرية الواقعية، حيث أن

[1]–مارتن غريفيش، تيري أوكالاهان، تر:مركز الخليج للأبحاث، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،2008) ،ص65.

[2]– إبراهيم العيسوي وآخرون، **الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990)، ص ص15–17.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الاول ص.ص: 808-839.

مرتكزات الواقعية غير صالحة لكل زمان عكس الفروض التي يقوم عليها الاعتماد المتبادل، رغم أنه قُدّمت للنظرية اللبرالية أيضا انتقادات كثيرة[1].

- **ثانيا: المنظور الاستراتيجي**

ويشمل هذا المنظور كلا من نظرية الدور وكذا اقتراب الثقافة الاستراتيجية

1- نظرية الدور:

عرف مفهوم الدور بداياته العلمية الأولى في ظلّ دراسات علم الاجتماع والنفس والأنثروبولوجيا، وعرف طريقه إلى حقل العلاقات الدولية عن طريق المختصين في دراسة السياسة الخارجية، لأجل معرفة وظائف وأدوار السياسات الخارجية للدول كإطار معرفي للتحليل.

جاء في محاولات تقديم تعريف شامل لمفهوم الدور، مساهمة الباحث **هولستي** عام 1970 لإضفاء تعديلات معينة على "نظرية الدور"، بحيث أنّها تتخطي التصنيفات التقليدية للأدوار، والتي هي عبارة عن: الدول غير المنحازة، الدول القادة للتكتلات، الدول الموازنة، والدول التابعة، ومن خلال نظريته الجديدة للدور أراد أن يحل الإشكاليات النظرية المتعلقة بما إذا كان الدور هو مجرد فئة لتصنيف سلوك السياسة الخارجية وتصنيف قرارات وسلوكيات الحكومات؟، أم أنها هي عبارة عن متغيرات سببية في تفسير كيفية عمل النظام الدولي؟[2]، وأشار هولستي إلى مجموعة تساؤلات حول أنواع الأدوار الرئيسية في النظام الدولي من خلال ثلاث عناصر أساسية هي الوضع والمكانة ودرجة تأثر صانع القرار بالبيئة الخارجية.

أما المفكر **بروس بيدل** فيرى أن الدور يعبّر عن مجموعة من التصرفات والقرارات والسلوكيات الصادرة عن النخب السياسية والهيئات الرسمية في الدولة، والتي تحدد المواقف والمفاهيم الصادرة عنها عبر أداء هذا الدور، كما يمكن حصر ثلاثة أشكال لدور الدولة وهي: "تغيّر الدور"، و"تطوّر الدور" و"صراع الدور"، ويضيف البعض ثلاثة أنواع أخرى وهي: الدور المفرط ويعني عدم تقديم أصحاب القرار فرصة لبناء أدوار عقلانية تحافظ على المصالح المتبادلة مع الطرف الآخر، وبالتالي يغلب على مواقف هذه الدول الطابع الراديكالي والغلو المفرط بشكل يصعّب عملية التفاهم وقيام التعاون، و"غموض الدور" عندما لا يُفهَم الدور نتيجة غموض شكله العام وطبيعته، بحيث يصعب على المراقبين تصنيفه، أما

[1]– مروة خليل محمد مصطفى، "القدرة التفسيرية للنظرية اللبرالية في عالم متغير"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، م6، ع11، (شتاء 2021)، ص ص157–182.

[2]- Holsti, Kalevi J, "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy". **International Studies Quarterly**, Vol. 14, No. 3, (1970), pp 233- 309.

تشوّش الدور فهو عندما يتحوّل الغموض إلى حالة متقدمة من الارتباك، الأمر الذي يضاعف من احتمالات الوقوع في الخطأ، سواء من هذه الدولة أم تجاهها، كما فإنه أصبح بالإمكان توقّع أدوار الدول، وذلك اعتمادا على تحليل المعطيات والبيانات حول المحدّدات المتوفرة لديها والتي تسمى "مصادر الدور"[1].

وقدّم **جون ديوي** فكرة أن الدور الاجتماعي يأتي نتاجا للتفاعل بين الحاجات النفسية وتوقعات الآخرين وطبيعة الوضع الاجتماعي، بينما جاء **جورج هربرت** بفكرة أن سلوك الآخرين يؤثر على تعريف الشخص لدوره الفردي، ما أسس لفكرة الذات *the Self, the Alter* والآخر. ويضيف **رالف لينتون** بأن الدور هو " الجانب الديناميكي للحالة أو للوضعية، فالفرد في الحياة الاجتماعية يقوم بالتواصل من خلال حالة معينة ويتفاعل مع الحالات الأخرى، وعندما يتبع الفرد واجبات وحقوق معينة في سلوكه فهو هنا يقوم بأداء دور*Performance Role*"، إذن فإن مصطلح "الدور" أو " أداء الدور" يشير إلى السلوك (القرارات والأفعال)، حيث تقوم نظرية الدور على افتراض التفاعل بين قاعدة الدور(المرتبطة بالآخرين) وأداء الدور(المرتبط بالشخص أو المركز)، ومن الأدوار التي تلعبها الدولة والتي يمكن أن تفرضها المكانة أو الطموح أو الظروف أو الوضعية: الأدوار المرتبطة بالداخل(الخاصة بالسياسات العامة للدولة)، الأدوار المتعلقة بالسلام العالمي وخدمة الإنسانية (وهنا يمكننا الإشارة إلى فاعلية قوة الدولة الصينية من خلال ممارسة هذا الدور بمختلف تجلياته الاقتصادية والثقافية والحضارية)، إضافة إلى الأدوار الإقليمية (من خلال تحالفات وشراكات الدولة مع إقليمها أو إقامة علاقات ثنائية، وهنا تبرز أيضا قوة الصين في إقامة شراكات مختلفة بينها ودول الجوار حيث تختلف البنود المبرمة حسب طبيعة العلاقة بين الطرفين وحسب طبيعة الدور المرغوب ممارسته في المنطقة أيضا، بين الهيمنة أو الشريك الاستراتيجي أو القائد الإقليمي أو الموازن،....)[2].

والدور هو عبارة عن موقف واتجاه سياسي، ناتج عن "منظار" تتداخل في تشكيله جملة المحددات الأساسية:هوّية المجتمع ووضعه السياسي والاجتماعي، وبنيته والقيم السائدة فيه ومدى استجابة الأفراد لهذه البنية في تدعيم الاستقرار السياسي للمجتمع والدولة، كما أنّ تعريف وتحديد الدور القومي للدولة يمر عبر مراحل هي:

---

[1]– عمر الحضرمي، "الدولة الصغيرة: القدرة والدور ، مقاربة نظرية"، **مجلة المنارة للبحوث والدراسات**، م19، ع4، (ماي 2013)، ص ص37–87.

[2]– جهاد عبد المالك عودة و سمير رمزي، "نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، م 31، ع3، (صيف 2017)، ص ص577–600.

- مرحلة استكشاف الموقف.
- مرحلة تحديد الدور القومي للدولة، بناء على توجهات رسم السياسة الخارجية.

مرحلة تكييف الدور القومي مع طبيعة التغيرات المحيطة بالبيئة، أو المؤثرة في مختلف القدرات المادية والمجتمعية للدولة صانع القرار، حيث يكون الدور مكافئا للموقف[1].

02- الثقافة الاستراتيجية:

يقوم هذا الاقتراب من فرضية فحواها أنّ لكل فاعل في العلاقات الدولية زاوية نظر معينة وعلى أساسها يتم صناعة سياسته الخارجية، التي تتماشى مع الفكر العقيدي والاستراتيجي للدولة والمجتمع، وتتشكّل الثقافة الاستراتيجية من تفاعل العديد من العوامل التي تُنشئ مع الوقت تصوّرات لأحداث تصبح جزءا من الذاكرة الشعبية، كما أنّ الأفكار والمعتقدات التي تحتويها الثقافة الاستراتيجية مستقرةّ غير أنها تتغير ببطء، ولصفة الاستقرار هذه أسباب متعددة؛ أحدها أنّ هذه الأفكار تصبح متداولة في الخطاب العام وفي الإدارة الوطنية أيضا ممّا يزيد من تجذّرها في الثقافة المجتمعية، فتصبح هذه الأفكار عظيمة، ليس فقط في اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، بل تصبح أيضا جزءا من الهوية الوطنية[2].

وتنفرد الصين بمميزات اجتماعية وحضارية وتاريخية فريدة من نوعها، حيث تنبني أسسها القيمية على التقاليد الكنفيشيوسية العريقة حيث تشكّل نظاما أخلاقيا مستمدّا من الثقافة الآسيوية بشكل عام وممتدا فيها، ومن مجموع القيم الآسيوية يذكر الباحث السنغافوري **تومي كوه:**

- لا يستطيع الإنسان الآسيوي تجاهل مصالح الآخرين، وهو يعيش في وسط اجتماعي ويسعى باستمرار إلى حفظ التوازن بين مصالحه ومصالح عائلته ومجتمعه.
- للأسرة وكبار السن دور هام وفاعل في حياة الآسيويين، في مجتمع تقلّ فيه نسب الطلاق مقارنة بالغرب.
- تقديسهم للعلم والتعليم والعمل، وإيمانهم الشديد بأهمية الادّخار والتوفير والاقتصاد في الحياة[3].

ويقول الجنرال **لي جيجين** نائب الرئيس السابق للأكاديمية الصينية للعلوم العسكرية: "الثقافة هي جذر الاستراتيجية وأساسها التفكير الاستراتيجي، في تطوره التاريخي يصب في التيار الفكري الرئيس للبلد

---

[1]– بن عائشة محمد الأمين، **الصين هندسة سياسية إقليمية للريادة العالمية**، (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2021)، ص ص27–28.

[2]- Jeffrey W. Legro, "What China Will Want: Te Future Intentions of a Rising Power," ***Perspectives on Politics***, vol. 5, no. 3,(Sep2007), pp. 522- 524.

[3]– حسين سالم، **انفتاح الصين في ظل الخصوصية العالمية سياسي–ثقافي–اقتصادي–تكنولوجي**، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2018)، ص166.

أو الثقافة الاستراتيجية للأمة، والثقافة الاستراتيجية لكلّ بلد أو أمة لا يمكن إلاّ أن تحمل بصمة التقاليد الثقافية، وهي تصف صنع القرار الاستراتيجي وتحدّده، وذلك عبر وسائل لا واعية ومعقدة.

وتتّسم الثقافة الاستراتيجية الصينية بعدّة سمات، منها[1]:

- اعتقاد الصينيين بأنّ دولتهم تتمتع بتمايز ثقافي وسياسي لكونها "المملكة الوسطى"، بحيث ينظرون إلى دولتهم على أنّها العالم المتحضر، فلا تُقبَل فكرة وقوف أي دولة أخرى على قدم المساواة مع الصين ثقافيا.
- تأكيد الوحدة والسيادة داخليا أي عدم التدخل الخارجي، ويقوم الحكم داخليًا على مبدأ "التفويض السماوي"، وهو أن يقبل الشعب الحُكم وبالمقابل يحكم من في السلطة بطريقة تؤمّن العدل والأمان للمجتمع، كما تنظر الثقافة الاستراتيجية الصينية إلى أنّ الوحدة الداخلية هي التي تحقّق الاستقرار الداخلي والإقليمي وبالتالي القدرة على الوقوف في وجه التهديدات.
- ضرورة تجنّب الحرب، حيث أنّ مبدأ أخذ المخاطر ليس مستحبا وله دلالة سلبية في الثقافة الصينية، فالحرب في العلاقات الدولية من منظور الثقافة الاستراتيجية الصينية مكلّفة ومدمّرة، ويجب تجنّبها خصوصا أنّها قد تؤدي إلى انشقاق داخلي، وإذا لم يكن منها بدّ، فالنصر يجب أن يتحقّق بأقل تكلفة ممكنة، وهذا ما يتميّز به الفكر الاستراتيجي الصيني خاصة لدى أفكار **سان تزو**.
- هنالك مبدأ متجذّر في الثقافة الاستراتيجية وهو أن الصين لم تكن يوما دولة عدوانية أو توسعية، ولم تدفع للحرب ولم تهدّد بلدانا أخرى، ولن تسعى إلى الهيمنة إطلاقا، بل تسعى إلى مواجهتها[2].

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الصينية

يمكننا أن نوجز أهم أهداف السياسة الخارجية لأيّة وحدة من وحدات النظام الدولي على الشكل التالي[3]:

01- يتّفق أغلب دارسي العلاقات الدولية في أنّ أحد أهمّ الأهداف في السياسات الخارجية للدول تتمثّل في حماية السيادة الإقليمية ودعم الأمن القومي، حيث تسعى الدول دوما إلى تعزيز سيادتها وضمان قوة صمّام الأمان من مختلف التهديدات الخارجية والأطماع التوسعية، والحفاظ على وجودها من

[1]– عماد منصور، "السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية"، **سياسات عربية**، ع21، (جويلية 2016)، ص ص26–41.

[2]– المكان نفسه.

[3]– إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**،(القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991)، ص ص130–165.

خلال العديد من الوسائل السلمية والدبلوماسية والاتفاقيات الاقتصادية والتحالفات الأمنية المشتركة الثنائية أو المتعددّة، فبالنسبة للصين مثلا التي تعدّ مسألة إعادة "تايوان" إلى السيادة الوطنية حجر الزاوية في بناء علاقاتها الخارجية اعترافا بمبدأ "الصين الواحدة"، وتبني مواقفها الخارجية انطلاقا من هذا المبدأ[1].

02- تنمية مقدرات الدولة من القوة: يسود اعتقاد راسخ لدى مفكري العلاقات الدولية بأنّ هذه الأخيرة يغلب عليها الطابع الصراعي والعدواني وهذا نتيجة حتمية لتنمية قوة الدول، وتعزيز مكانتها الإقليمية ودورها العالمي، غير أن للقوة أشكال عدّة في تفاعلات السياسة الدولية خاصة بعد الحرب الباردة حيث انتشر مفهوم القوة الاقتصادية والاعتماد المتبادل، وصولا إلى نظرية القوة الناعمة المعتمدة على الجانب القِيَمي والثقافي إضافة إلى القوة الذكية ضمن افتراضات النظرية اللبرالية واللبرالية الجديدة والمؤسسية، وتعتبر الصين إحدى القوى الكبرى التي تعتمد على هذا النمط الفاعل من القوة المتجذّرة في تقاليدها وثقافتها الاشتراكية والعقيدة الكنفيشيوسية.

03- من الأهداف الحساسة التي تُصنع من خلاله السياسيات الخارجية للدول نجد أيضا زيادة مستوى الثراء والأداء الاقتصادي للدولة، فالأمن والتنمية وجهان لعملة واحدة، حيث نجد أنّ الثراء المادي مؤشّر لنفوذ الدولة في المجتمع العالمي، ومثال ذلك نفوذ القوى الكبرى وتأثيرها، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا، والقوى الصاعدة الحالية على غرار الصين وتركيا.

04- الأطماع التوسعية: طالما شكّلت هدفا إجرائيا لبعض الدول الاستعمارية، ومنه نذكر دور القومية الفرنسية في القرن ال18م، وكذا القومية الألمانية في القرن ال20م، وما إسرائيل ببعيد عن هذه الأطماع في الأراضي الفلسطينية.

05- الدفاع عن إيديولوجية الدولة أو العمل على نشرها في الخارج، وهي معتقدات راسخة تسعى الدول إلى ترويجها خارجيا لكسب قوة معنوية وتأثيرات استراتيجية، وهذا ما تقوم به الدول العظمى لكسب الاستقطاب الدولي وتنفيذ سياستها وتقويتها.

06- إضافة إلى ما سبق تسعى الدولة لتحقيق أهداف ثقافية، محافظة على ارثها المجيد ودعما لأحد أهمّ ركائز الدولة في الدبلوماسية الناعمة.

---

[1]- باهر مردان، "السياسة الخارجية الصينية"، في: https://www.academia.edu/10754789/السياسة_الخارجية_الصينية. 2015.

07- تحقيق السلام وصناعته، وتفادي الوقوع في فخ الحروب الاستنزافية المدمّرة، خاصة بعد حدوث الثورة التكنولوجية في الشؤون العسكرية، غير أنّ هذا قد يختلف من وحدة دولية لأخرى ومن بيئة لأخرى، وقد تتحكّم فيه عناصر مختلفة فالحرب والسلام أداتين وهدفين حيويين لبناء القوة أو التلويح بها[1].

من خلال ما سبق عرضه من أهداف متعدّدة انتقيناها ورأينا فيها شمولا إلى حدّ كبير، لكننا لا ننفي وجود أهداف خفية أو حقيقة وغير معلنة تسعى الدول لتحقيقها، حيث تحترف التضليل الاستخباراتي والإعلامي لتحقيق مكاسب استراتيجية، فقد تعلن بعض الدول أن من أهداف سياستها الخارجية عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول ونجدها تتدخّل بذريعة الأمن الإنساني مثلا، أو تمارس التضييق على بعض الأقليات، وحتما إنّ صناعة وتنفيذ السياسة الخارجية يختلف من دولة فاعلة إلى دولة فاشلة، وممارستها يتشكّل بين الفعل ردّ الفعل.

المبحث الثاني: أهمّية المغرب العربي في الإدراك الاستراتيجي الصيني

المطلب الأول: محدّدات السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية والمغاربية

بعد بحثنا في المقاربات التي يمكننا من خلالها تحليل السياسة الخارجية الصينية ودراستنا لأهدافها حريّ بنا أن نستعرض أبرز العوامل المحدّدة لمسار السياسة الخارجية الصينية، ومن خلال هذا التعدّد نخلص إلى وجود تكيّف وتغيّر في التعامل من جهة وإلى الديناميكية والمرونة التي تتميّز بها هذه السياسة الخارجية في عصر الانفتاح والإصلاح بين الاستمرارية والتغيير. حيث توجد محدّدات داخلية وأخرى خارجية ساهمت في تحديد السلوك الخارجي الصيني تجاه المنطقة المغاربية، وهي:

أولا: المحدّد الجيواستراتيجي الصيني

ويشمل كلاً من الجغرافيا والثروات الطبيعة والتعدادات السكّانية، حيث تعتبر الصين الشعبية ثالث أكبر بلد مساحة في العالم، حيث تبلغ مساحة اليابسة تسعة ملايين وستمائة ألف كيلومتر مربّع (9.6 مليون كم2) حيث تبلغ المسافة التي تربط الشرق بالغرب ومن الجنوب إلى الشمال أكثر من 5000كم^2، وهذا ما مكّنها من إيواء تعداد ضخم من القوة البشرية، كما منحتها وفرة وجودة وتنّوعا كبيرا في الموارد الطبيعية، إضافة إلى عمقها الاستراتيجي، كما تشكّل أكثر دول العالم تعدادا في السكان، وحسب إحصائيات سنة 2015 فقد بلغ عدد سكانها 1.367.485.388 مليار نسمة[3]، إذ يفوق عدد

---

[1]– مقلد، **مرجع سابق**، ص165.

[2]– وو دي لي سوي و فو مين تشنغ لي، **الاقتصاد الصيني**، (العراق: الذاكرة للنشر والتوزيع، 2012)، ص ص 4–5.

[3]–محمد كاظم المعيني، **إيكولوجيا الارتقاء الصين وتجليات المستقبل**، (بيروت: دار السنهوري، 2018)، ص135.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الاول ص.ص: 808-839.

سكانها اليوم 1.4مليار نسمة وهي بذلك تحتوي على خمس سكان العالم. فهي بذلك تملك عاملاً حساسا من عوامل القوة التي تساعدها في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، التي من بينها المحافظة على مكانتها الدولية بين القوى الكبرى، وبسبب اعتمادها لسياسة الطفل الواحد أضحت تحتل مراتب متدنية في الترتيب العالمي من حيث الخصوبة ونسبة نمو السكان عالميا، وتشكل قومية الهان92%*من سكان الصين التي تضم أيضا 55 أقلية قومية أبرزها هوي، المانشو، الأويغور، والمياو، وشعب التبت، والمغول، والباي...، كما تنقسم الصين إداريا الى 22 مقاطعة و 05 مناطق مستقلة ذاتية، و 04 بلديات تتبع بكين مباشرة وهي شنغهاي، تيانجين، بكين، شونغ- كنغ) منها 09 مقاطعات يزيد عدد سكان كل منها عن 50 مليون نسمة، 04 مقاطعات يزيد عددها عن 80 مليون نسمة وهي (هينان، شاندونغ، سيتشوان، قواندونغ)[1].

أمّا حدودها فتبلغ 22 ألفا و800 كلم، تحدّها من الشرق كوريا الشمالية، وروسيا من الشمال الشرقي، ومنغوليا من الشمال، زمن الشمال الغربي كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، ومن الغرب والجنوب الغربي كلّ من أفغانستان وباكستان والهند ونيبال وبوتان، وتحدّها بورما ولاوس وفيتنام من الجنوب، ونجد أنّ البحر يحول بينها وبين كلّ من كوريا واليابان والفلبين ومملكة بروناي وماليزيا واندونيسيا من ناحية الشرق والجنوب الشرقي، وللصين منافذ على أربعة بحار وهي: بحر بوهاي، والبحر الأصفر، وبحر الصين الشرقي، وبحر الصين الجنوبي وتبلغ مساحة البحار أربعة ملايين وسبعمائة وثلاثون ألف كيلومتر مربّع[2]، ويقدّم لنا هذا النموذج الصيني حسب نظرية **ماكيندر** الجيوسياسيّة، وكذا نظريّة القُوى البحريّة لـ **ألفرد ماهان** التي تركّز على أهّميّة السّيطرة على البحر وممرّاته ذات الأهمّيّة الاستراتيجيّة شكلا بارزا من أشكال أهمية العامل الجغرافي في قوّة الدولة.

يشكّل الامتداد الجغرافي للصين عاملا في التنوع المناخيّ حيث تشهد ارتفاعا كبيرا للحرارة في شرقها في الصيف، بينما يشهد شمالها الشرقي برودة شديدة، بالإضافة إلى المناطق الاستوائية وشبه

*قومية الهان الصينية: هي إحدى القوميات التي يتكون منها الشعب الصيني وأكبرها إذ تعتبر لغتهم اللغة الأساسية المنطوقة والمكتوبة في الصين وتستخدم في كافة انحاء البلاد وتلعب دورا خاصا في تشكيل وتطوير القومية الصينية، وهي مكون أساسي للثقافة الصينية.

[1]- فرانسواز لوموان، تر: صباح ممدوح كعدان، **الاقتصاد الصيني**،(دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2010)، ص 45.

[2]– لي سوي و تشنغ لي، مرجع سابق، ص5.

الاستوائية، والتي نلاحظ بها أمطارا شديدة وكذا المناطق الجنوبية، إضافة إلى تضاريس مختلفة من سلاسل جبلية، وسهول وهضاب ولعلّ أبرزها هضبة التبت التي تدعى بسقف العالم.

ثانيا: المحدّد الاقتصادي

بعد تأسيس دولة الصين الشعبية سنة 1949م، ومع مجيء **دينغ شياو بينغ** للسلطة سنة 1978م وتبنّيه لسياسة الانفتاح والإصلاح لأجل تطوير الاقتصاد واسترجاع المكانة الطبيعية للصين ضمن الاقتصاد العالمي، حيث حقّق نموا خلال ثلاثة عقود بمعدّلات متسارعة لم يسبق لها نظير. وقام آنذاك **الحزب الشيوعي *CCP***[1] باقتراح عدّة إصلاحات واعتماد برنامج "التحديثات الأربعة "للصناعة والزراعة والعلوم التكنولوجيا والدفاع" التي تتبع وتتجسّد من خلال التمسك بالمبادئ الأساسية الأربعة وهي: " الطريق الاشتراكي، ديكتاتورية البروليتاريا، قيادة الحزب الشيوعي، الماركسية اللينينية وأفكار ماو تسي تونغ"[2]، حيث توافقت الخطة الخماسية الأولى 1957-1953 مع فترة نمو سريع فتضاعف الإنتاج الصناعي 3.2 مرة، فوصل إنتاج الفحم إلى 130طن، والحديد 5 مليون طن، والفولاذ4.5 مليون طن، حيث لعب العون الاقتصادي التقاني الذي قدمه الإتحاد السوفياتي ودول أخرى من أوروبا الشرقية دورا محوريا في تنفيذ أول خطة خماسية صينية؛ ونتيجة لارتفاع معدّلات التضخّم، وضغوطات المحافظين

1- تأسس الحزب الشيوعي الصيني في عام 1921 على مبادئ الماركسية اللينينية، يضم أكثر من 90 مليون عضواً، أحد أكبر الأحزاب السياسية في العالم، كان قادة وأعضاء الحزب الأوائل مكوناً من الأساتذة والطلاب، يعتمد الحزب على ثلاث ركائز: السيطرة على الأفراد، والدعاية، وجيش التحرير الشعبي بصفته الجناح العسكري للحزب الشيوعي الصيني، فإن الأهداف الرئيسية لجيش التحرير الشعبي تشمل حماية حكم الحزب والدفاع عن مصالح الحزب، يعقد الحزب كل خمس سنوات مؤتمره الوطني لوضع السياسات الرئيسية واختيار كبار القادة، (لا ينبغي الخلط بين هذا وبين المؤتمر الشعبي الوطني، وهو الهيئة التشريعية في الصين) خلال هذا الوقت، يختار الأعضاء اللجنة المركزية، التي تضم حوالي 370 عضواً ومناوباً بما في ذلك الوزراء، وكبار المسؤولين التنظيميين، وقادة المقاطعات، وضباط الجيش، تعمل اللجنة المركزية كنوع من مجلس إدارة الحزب الشيوعي الصيني، وتتمثل مهمتها في اختيار المكتب السياسي، الذي يضم خمسة وعشرين عضواً، أكثر من 70 % من أعضاء الحزب الشيوعي الصيني البالغ عددهم 90 مليوناً هم من الرجال، وفي عام 2019، كان أكثر من 42 % من الأعضاء الجدد هن من النساء، بينما يشكل المزارعون والرعاة والصيادون ما يقرب من 30 % من أعضائها، واحتفل الحزب الشيوعي الصيني في الأول من يوليو عام 2021 بمرور 100 عاماً على تأسيسه في شنغهاي، هذا الحزب الذي يحكم الصين منذ عام 1949.

2- الأكاديمية الصينية للترجمة، "المبادئ الأساسية الأربعة الإصلاح والانفتاح"، في: http://arabic.china.org.cn/china/China_Key_Words/2018-10/24/content_67874634.htm، (2018/10/24).

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الاول ص.ص: 808-839.

داخل الحزب الشيوعي عرفت مرحلة 1989–1991 توقفا نسبيا للإصلاحات، وسرعان ما عاد لسابق عهده بعد سقوط الاتحاد السوفياتي سابقا.

وتميّزت مرحلة 1978م–2002م بالزيادة السريعة في وتيرة الاقتصاد، بقيادة زعيمها الإصلاحي **دينغ** حيث طبقت الدولة نظام الفرق الإنتاجية لنظام تعهّد الأسر بمسؤولية الإنتاج وأصبحت تشكّل نسبة 93% من إجمالي عدد الفرق الإنتاجية في الدولة، وبعدها تمّ إلغاء سياسة الكمونات الشعبية، وأصبح للفلاح القدرة في إدارة إنتاجه، ومن خلال هذه السياسات التي لاقت تأييدا جماهيريا كبيرا وزاد إجمالي إنتاج الحبوب من 304 مليون و 770 ألف طن ليصل إلى 379 مليون و110 ألف طن بين سنتي 1978 و1985م، بزيادة قدرها 24.4%، وبلغت نسبة إنتاج القطن إلى 91.4%، وزاد صافي دخل الأسرة الريفية من 133.6 يوان ليصل إلى 397.6 يوان، هذا ما أدّى إلى رفع القدرة الشرائية للفلاحين وتوسيع أسواقهم، وشهدت المرحلة انتعاشا كبيرا، فالإصلاح الاقتصادي والانفتاح الخارجي كانا يسيران على قدم وساق، حيث شجّعت الحكومة الصينية أشكال التصدير وجلب الأموال وإدخال التكنولوجيا، وزاد إجمالي الدخل القومي الصيني من 720 مليار و810 مليون دولار سنة 1984م، إلى 01 تريليون و 504 مليار و280 مليون دولار عام 1988م بزيادة قدرها 53.4%. وخلال الأزمة الاقتصادية التي عرفتها القارة الآسيوية سنة 1997م ظلّ الاقتصاد الصيني مستقرّا في المقدّمة نظرا لإجراءاتها الاستراتيجية الاقتصادية التي احتوت الوضع، ولعلّ أبرز حدث خلال القرن الواحد والعشرين انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية سنة 2001[1]، مما زاد في دفع الزيادة الاقتصادية، وجذب الاستثمار الخارجي.

واحتلت الصين المرتبة الأولى عالميا في جذب الاستثمارات سنة 2003م، حيث ارتفع إلى 46.8 مليار دولار بعد موافقة على 28000 مشروع، بزيادة مقدرة بـ 34%، كما بلغ حجم الاستثمارات الخارجية في الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2008م 26 مليار دولار؛ ومنذ 2010م تعدّ من أكبر مصدّري السلع التجارية حيث بلغ حجم الصادرات الصينية للو.م.أ 365.8 مليار دولار، والواردات بـ 93 مليار دولار، أي بفائض في الميزان التجاري بلغ 5.272 مليار دولار، إضافة إلى بلوغ احتياط الصرف الصيني في ذات العام من العملات الأجنبية نحو 2700 مليار دولار، لتحتل المرتبة الأولى في العالم.[2]

[1]– لي سوي و تشنغ لي، مرجع سابق، ص ص17–36.

[2]– حذفياني نجيم، **العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون–فترة مابعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011)، ص42.

وبعد تولي الرئيس الحالي **شي جين بينغ** السلطة عام 2013م واصل نفس سياسة الإصلاحات على نهج اقتصاد السوق الاشتراكي، وكذا مواجهة نتائج الأزمة المالية العالمية، إضافة إلى عرضه لمشروع القرن الاقتصادي، ألا وهو مبادرة حزام الطريق، التي تسعى إلى محاكاة طريق الحرير القديم وإنشاء استراتيجية اقتصادية صينية عالمية بربط دول العالم عبر شبكة طرق برية وبحرية.

وحسب تقرير للبنك الدولي وقد بلغ الناتج الإجمالي المحلي سنة 2016م 11.392 تريليون دولار بزيادة تقدّر بنحو 7.6% عن عام 2015م، وقد تجاوز معدّل مساهمة الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي نسبة30%[1]، وقد سجل اقتصاد الصين، الذي يعتبر ثاني أكبر اقتصاد في العالم، خلال الربع الأول من 2021م نموا بمعدل 18.3% مقارنة بالربع الأول من العام الماضي، الذي كان قد شهد ما يشبه الشلل الكامل للاقتصاد الصيني بسبب إجراءات الإغلاق الرامية إلى احتواء جائحة فيروس «كورونا» المستجد[2].

وفي تقرير لمجلة" ناشيونال إنترست" الأميركية، قال الكاتب **غراهام أليسون** إن صندوق النقد الدولي أشار إلى توقعاته الاقتصادية العالمية لعام 2020، ولعل الحقيقة الأكثر إزعاجا للأمريكيين في هذا التقرير أنّ الصين أزاحت الولايات المتحدة لتتربع على عرش الاقتصاد العالمي، حيث من المتوقع أن تصل قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة في الصين إلى 102 تريليون يوان، وبتحويل ذلك إلى الدولار الأميركي (7 يوانات مقابل الدولار الواحد) سيبلغ إجمالي الناتج المحلي الصيني 14.6 تريليون دولار مقابل 20.8 تريليونا لإجمالي الناتج المحلي الأميركي، وصرّح مكتب الإحصاءات الوطني إنّ الاقتصاد الصيني نما 0.7% في الأشهر التسعة من عام 2020م مقارنة بما كان عليه قبل سنة[3].

ثالثا: المحدّد العسكري

---

[1]– سمر ابراهيم محمد، "تصاعد مكانة الصين في الاقتصاد العالمي"، **آفاق آسيوية**، ع1، (ماي 2017)، ص ص77-97.

[2]– الشرق الأوسط، "الاقتصاد الصيني للعودة إلى معدّلات النمو الطبيعية"، في: https://aawsat.com/home/article/2930921/الاقتصاد-الصيني-للعودة-إلى-معدلات-النمو-الطبيعية، (2021/04/21).

[3]– الجزيرة، " ناشيونال إنترست: الصين تزيح أميركا لتصبح أضخم اقتصاد بالعالم.. إليك الحقائق التالية "، في: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/10/19/ناشيونال-إنترست-الصين-تزيح-أميركا، (2020/10/28).

للعامل العسكري تاريخ بارز في الفكر السياسي والاستراتيجي الصيني حيث يعود إلى القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد على يد **سان تزو**، المفكر التي أثرت أفكاره لدى العديد من الزعماء في العالم، وتعود النواة الأولى لتأسيس القوات المسلّحة الصينية إلى جيش التحرير الشعبي *PLA* الذي تأسّس سنة 1927م، حيث كان هدف العقيدي العسكري الصيني يسعى لتحقيق الاستقلال والحفاظ على الاستقرار والنظام القائم، وقد تأثّرت هذه العقيدة بفلسفة **ماو** التي تقوم على مبدأ تسليح الشعب ومشاركته في الحرب[1].

ويصل عدد أفراد الجيش الصيني حوالي 03 مليون جندي وهو ما يساوي حسب إحصائيات سنة 1991م ما نسبته 25.7 من عدد العسكريين في العالم[2]، ويشكّل أكبر قوات مسلحة في العالم، وتتشكل فروعها الرئيسية من القوات البرية والبحرية والجوية وقوات الصواريخ وكذا قوات الدعم الاستراتيجي[3]، وفي تقرير صادر عن وزارة الدفاع الأمريكية سنة 2008م، أنّ إجمالي النفقات العسكرية الصينية تصل إلى 139 مليار دولار، إضافة إلى تطويرها لصواريخ باليستية عابرة للقارات من طراز "D.F3.I.A" قادرة عل إصابة أهداف في الو.م.أ، وغواصات جديدة من فئة "جين" قادرة على حمل صواريخ بعيدة المدى من الجيل الجديد، وأضافت ذات الوزارة أنّ الصين ربما تكون قد تجاوزت القدرات العسكرية الأميركية في مجال تطوير الصواريخ وبناء السفن، ومن المرجح أن تضاعف مخزونها من الرؤوس الحربية النووية خلال العقد المقبل، ويمتلك جيش التحرير الشعبي الصيني أكثر من 1250 صاروخا "باليستيا" تُطلق من الأرض، وصواريخ "كروز" أرضية بمدى يصل إلى 5500 كيلومتر، مقارنة بالنوع الفردي للجيش الأميركي من "جي إل بي إم" التقليدي، الذي يقتصر على مدى يتراوح بين 70 و300 كيلومتر[4]. مع الإشارة هنا إلى أنّ هذه الأرقام ليست دقيقة غير أنّها في جهة أنها في زيادة وليس العكس.

---

[1]– المعيني، مرجع سابق، ص ص152،151.

[2]– وليد سليم عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين يف النظام الدولي1978–2010**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط2، 2014)،ص135.

[3]– ويكيبيديا، "جيش التحرير الشعبي الصيني"، في: https://ar.wikipedia.org/wiki/جيش_التحرير_الشعبي_الصيني، (2021/04/06).

[4]– كفاية أولير، "تقرير للبنتاغون:الصين تسابق أمريكا في تطوير الصواريخ وبناء السفن"، في: https://www.independentarabia.com/node/148421/الأخبار/دوليات/تقرير-للبنتاغون%C2%A0الصين-تسابق-أميركا-في-تطوير-الصواريخ-وبناء-السفن، (2020/09/03).

وتسعى الصين جاهدة إلى تطوير جيشها من خلال التكنولوجيات الحديثة في المعدّات والأسلحة وفي التدريب، وكذا رفع القدرات التأهيلية للمقاتلين من النواحي العلمية والتقنية، وتتميّز السياسة الصينية في هذا الشأن بالسرية في العمل وعدم لفت الانتباه، وتنتشر هذه القوات أساسا في شمال الصين بالنسبة للقوات البريّة، أمّا الجوية فترتبط بمناطق تواجد القواعد العسكرية لاسيما قرب تايوان و غوانزو ونانجينغ، وتنتشر البحرية الصينية بين الشمال والشرق والبحر الجنوبي[1]، كما خضع الجيش الصيني لعمليات تخفيض في تعداده البشري إلى حدّ 50%، بعد عمليات التحديث.

وفي خطاب ألقاه بمناسبة الذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني في 2021/07/01م قال الرئيس الصيني ورئيس اللجنة العسكرية المركزية التي تسيطر على القوات المسلحة في البلاد: **شي جين بينغ** "إنّ الصين ستعمل على تعزيز جيشها لحماية سيادتها وأمنها وتنميتها وصعودها إلى مستوى المعايير العالمية، ويجب أن نسرع في تحديث الدفاع الوطني والقوات المسلحة، وإن أي محاولة لفصل الحزب عن الشعب الصيني أو لتحريض الشعب ضده مآلها الفشل[2]".

انضمت الصين إلى النادي النووي سنة 1964، وتقوم الاستراتيجية النووية الصينية على أسس دفاعية، حيث لا تستعمل هذا النوع من السلاح إلا في حالة استعماله ضدّها، وحسب تقديرات احتمالية فإنّها تمتلك 300 رأس نووي و 2400 قنبلة نوويّة، وجاءت الصين في المرتبة الثانية عالميا من مبيعات الأسلحة العام الماضي، بنسبة 16٪، ومن بين أكبر 25 شركة، استحوذت الصين على 4 مراكز في هذا التصنيف، كان ثلاث منها ضمن العشر الأوائل، كما ارتفعت مبيعات الأسلحة الصينية لهذه الشركات الأربع بنسبة 4.8٪ في عام 2019 مقابل 56.7 مليار دولار في عام 2018[3].

رابعا: المحدّد الثقافي

---

[1]– المعيني، مرجع سابق، ص ص165، 166.

[2]– وكالات أبو ظبي، "100عام على تأسيس الحزب..الرئيس الصيني نهضتنا لا رجعة فيها"، في: https://www.skynewsarabia.com/world/1448343-100 –عام–تأسيس–الحزب–الرئيس–الصيني–نهضتنا–رجعة–فيها ، (2021/07/01).

[3]– أحمد السيد، " معهد ستوكهولم الدولي للأبحاث: الولايات المتحدة والصين الأكثر مبيعا للأسلحة في عام 2019"، في: https://marsad.ecsstudies.com/46655/ ، (2020/12/09).

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الاول ص.ص: 808-839.

تشكّل الثقافة الاستراتيجية أحد ركائز السلوك الخارجي الصيني، وهي مجموعة الأفكار التي تحكم سلوك الإنسان الصيني فرغم التعدّد الكبير في القوميات الذي يصل إلى 56 قومية وأكبرها "الهان"[1]، ويقوم جوهر الثقافة السياسية الصينية على ركائز ثلاث هي: "الثقافة الكونفوشيوسية"، "الثقافة الماركسية"، و"الثقافة اللبرالية المعاصرة" وهي محصّلة متنوعة لثقافة متميّزة والتي تنبع من الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، وفي دراسة للأستاذ **وليد عبد الحي** في كتابه "المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي1978-2010"، حول مراحل التاريخ الثقافي الصيني وأثره على الهوية والقومية الصينية قسّمها إلى أربعة مراحل: مرحلة التشكّل الاجتماعي والفلسفي1122-221 ق.م؛ مرحلة أسرة مانشو1644-1912م؛ مرحلة الهجوم على التراث 1911-1949م؛ والمرحلة الماوية؛ وخلص في النهاية إلى أنّ المنظومة الثقافية الصينية واضح ميلها نحو النزعة القومية[2].

من خلال ما تقدّم من عوامل قوة ومنافسة عالية المستوى وعلى مختلف الأصعدة ومؤشرات التنمية الشاملة الصينية والتي تترجم حالة الصعود الصيني القوي والمتعدّد الأبعاد في عالم تنتصر فيه قوّة الفكر وليس فكر القوة حسب المنظور الصيني، مع الاستعداد لأيّ ظرف أمني أو وضع اقتصادي طارئ، فالصين تتعاظم قوّتها يوما بعد آخر وما مشروع الحزام والطريق إلاّ نموذج حيّ للقدرات الهائلة التي تتمتّع بها، دون أن نقلّل من دور سياسات الانفتاح والإصلاح المنتهجة من طرف زعماء السلطة في إطار الحزب الشيوعي الذي يعتبر حاضنة إطارات ورجال الدولة ونخبها المختلفة.

المطلب الثاني: أدوار وأدوات السياسة الخارجيّة الصينيّة في المنطقة المغاربيّة

تريد الصين من خلال رغبتها الكبيرة في تصدير سياستها الخارجية إلى العالم -باعتبارها قوّة صاعدة وكبرى دوليا- تحقيق العديد من الأهداف التي ترسمها وتنفيذها عن طريق المزج بين الآليات، ومختلف الاستراتيجيات والوسائل، ومن بين هذه الأدوار والوسائل الرئيسية للسياسة الخارجيّة الصينيّة نجد:

أولا: العلاقات الشخصية والزيارات الرسمية

تشكّل العلاقات الخارجية الشخصية وتبادل الزيارات الرسمية عن طريق وفود رفيعة المستوى إحدى أبرز الوسائل التي تزيد من تعميق العلاقات الرسمية وتشبيكها بين الطرفين الصيني ودول المغرب العربي؛ فضلا على الجانب التاريخي الذي يربط الصين ببلدان المغرب العربي الذين يتواجدون ضمن

[1]- حسين سالم، **انفتاح الصين في ظل الخصوصية العالمية.سياسي-ثقافي-اقتصادي-تكنولوجي**،(الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2018)، ص34.

[2]- عبد الحي، مرجع سابق، ص ص13، 30.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الاول ص.ص: 808-839.

الدائرة العربية من جهة، وفي المحور الإفريقي من جهة ثانية، وفي منطقة شمال البحر الأبيض المتوسط من ناحية ثالثة، حيث يشكّل هذا التنوّع الجيوسياسي والجيواستراتيجي استقطابا قويا لمختلف القوى العالمية الكبرى.

وتمتدّ العلاقات العربية الصينية لعقود طويلة في التاريخ البشري، وتضرب جذورها في أعماقه منذ بدايات العلاقات التجارية العربية الصينية في إطار طريق الحرير القديم، كان المؤرخون الصينيون في العصور القديمة يسمون بلاد العرب "بلاد التاجر"، وقبل 2000 سنة قبل الميلاد بدأت الاتصالات التجارية بين الصين وبلاد العرب وجرى تبادل منتجات الحرير الصيني والعاج الهندي والأحجار الكريمة العربية بينهما عبر الطريق البحري للهند.

وخلال القرن الأول قبل الميلاد، فتحت الصين طريق الحرير البري، فتحققت الاتصالات بين الصين وبلاد العرب مباشرة، وكان طريق الحرير البري يبدأ من تشانغآن عاصمة أسرة **تانغ** الملكية إلى أقصى أوربا مرورا ببغداد ودمشق وبيروت...ومدن أخرى وشكّل طريق البخور الذي يربط الصين ببلدان الشرق الأوسط وبلدان الشرق الأدنى وبلدان أوربا طريق اتصال آخر. وكانت مدن سواحل الصين الجنوبية الشرقية مثل: مدينة كانتون وتشيوانتشو وهانغتشو تجارية بحتة، وكانت القوافل الصينية تَفِد حتى مدينة سلوقية العراقية، كما بدأت الاتصالات تزداد بين أسرة **تانغ** وبلاد العرب تزداد مع مرور الأيام وتبين السجلات التاريخية الصينية أن 30وفدا عربيا قد زار الصين في الفترة ما بين عامي 650م و 798م وتعتنق عشر أقليات قومية صينية بالدين الإسلامي، ويتبين من بعض الأبحاث الوثائقية أن مسجد **هواي شنغ** في كانتون يعد أول مسجد بني في خارج شبه الجزيرة العربية.[1]

ويشير الكاتب **ابراهيم فانغ جين يوان**، في كتابه "الإسلام في الصين" أنّ تاريخ الصداقة الصينية العربية يعود إلى أيام **تشانغ شيان** مبعوث إمبراطور أسرة هان **وو دي ليو تشه** (206 ق.م- 220م) إلى المناطق الغربية الممتدّة من حدود الصين غربا إلى البحر الأبيض المتوسط شرقا، وذلك قبل الميلاد[2]، هذا ما يدلّ على عراقة وقدم العلاقات العربية الصينية منذ زمن غابر وقبل مجيء الإسلام. ومما تجدر الإشارة إليه إلى أنّ المسلمين وصلوا إلى أعماق الصين بهدف التجارة، حيث شهدت شوارع تشانغآن (مدينة شيان) الآلاف من العرب المسلمين في أوائل عصر أسرة تانغ (618م- 907م)، وكان

[1]- وو مين مين، "ليمتد طريق الحرير باستمرار إلى الأمام"، **مجلة الفكر السياسي**، ع7، (صيف 1999)، ص ص 1-191.

[2]- صادق جودة، **العلاقات العربية الصينية أيام أسرة تانغ**، (الأردن: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، 2014)، ص ص24-25.

الحرير والشاي والمواد الخزفية إحدى أبرز السلع في تجارتهم، ناهيك عمّا كانوا يحملونه معهم إلى أرض الصين من العاج وقرون الكركدن، واللآلئ والعطور[1].

ثانيا: الأداة الاقتصادية

تسارع اندماج الصين في النظام الاقتصادي العالمي في ظل إدارات **جيانغ زيمن هو جينتاو** من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سنة 2001م[2]، تحفيز التنمية الاقتصادية والعمل ببرنامج التحديث والإصلاح الاقتصادي، الذي بدأت به تأكيدا على أنّ التنمية الشاملة والمستدامة هدف رئيسي في رسم سياستها الخارجية، اعتبارا أنّ الاستراتيجية والسياسة الصينية تعتمد على الاقتصاد والمال والطاقة.

تعتبر الصين أكبر مستثمر في إفريقيا منذ سنة 2013م –وهي سنة انطلاق مشروع الحزام والطريق–، وأوّل شريك تجاري بعد قهرها للدولة الفرنسية الشريك التاريخي والمستعمر لعدّة دولها، حيث تشكّل المساعدات الاقتصادية الصينية والروابط التجارية والاستثمارات إضافة إلى قروض طويلة الأمد، والهبات، مزيجا لأبرز الوسائل الاقتصادية بين الصين ودول المغرب العربي وهذا في إطار الدبلوماسية الاقتصادية والتبادلية الاقتصادية.

وبلغة الأرقام نجد أنّ التبادلات التجاريّة بين جمهوريّة الصين الشعبيّة ودول المغرب العربي شهدت اِرتفاعًا كبيرًا في السّنوات الأخيرة، حيث اقتربت من 17 مليار دولار سنة 2016 بعد أن كانت 13.3 مليار دولار سنة 2008، وتُمثّل هذه التّبادلات 15% من حجم التّجارة الصّينيّة مع دُول القارّة الإفريقيّة و0.4% من حجم التّجارة الخارجيّة الصّينيّة، وتُعدّ الصّين أكبر شريك تجاري للجزائر بين دول المغرب العربي، حيثُ تستحوذ على أكثر من نصف حجم تجارة الدّول الخمسة مع الصّين[3].

ونجد أنّ الصين عظّمت من التجارة بينها وبين هذه البلدان حيث أزاحت كلّ من فرنسا (2014) وإيطاليا (2015) لتُصبح الشّريك التّجاري الأوّل لكلّ من الجزائر وليبيا بصادرات قُدّرت بـ 7923.4 و1433 مليون دولار على التّوالي، وثالث أكبر شريك تجاري لكلّ من المغرب وتونس بصادرات قُدّرت بـ 3690.1 و1415.9 مليون دولار على التوالي.

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص32-33.

[2]–مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مسارات، "سياسة الصين الخارجية "، في: https://www.kfcris.com/pdf/9528108326adcf59b41bf67add99014457cdd2b827ada.pdf، (فيفري 2014).

[3]Francois Lafargue, *The Economic Presence of China in the Maghreb: Ambitions and Limits* (Paris: Fondation pour la RechercheStratégique, 2018),p 4.

وفي إطار مشروع الحزام والطريق شرعت الصين منذ سنة 2016 بمبادرة لإنشاء موانئ حيوية على طول منطقة شمال أفريقيا، أهمّها ميناء الحمدانيّة بمنطقة شرشال بالجزائر، وهو الميناء الّذي يراه الصينيون حيويًّا جدًّا لتصدير سِلَعِهِم نحو الضّفّة الشمالية للبحر المتوسط، حيث يهدف هذا المشروع إلى بناء مركز توزيع أساسي للبحر المتوسط بقدرة 6.5 مليون حاوية و30مليون طن من البضائع سنويا،[1] كما تحصّلت الصين على عقود لإنجاز مشاريع عملاقة منها: دار الأوبرا، المسجد الأعظم، المطار الجديد،مَبْنَيَيّ وزارة الخارجيّة والمحكمة الدّستوريّة بالعاصمة، بالإضافة إلى العديد من الملاعب الأولمبيّة، ، فنادق خمسة نجوم ضخمة، معامل تركيب السيارات، توسعة شبكة السّكك الحديديّة، الطّريق السيّار الرابط بين شرق البلاد وغربها، إضافة إلى استثماراتها في حقول النّفط والغاز جنوب البلاد، كما أصبحت الجزائر المشتري الأول للسّلاح الصيني في القارة الأفريقيّة.

بالنسبة للمملكة المغربيّة، فالصين تعتبر الشريك التجاري الثالث بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، حيث بلغ حجم المبادلات التجاريّة بين البلدين 4401.2 مليون دولار سنة 2018، كما وقّعت المغرب على 15 اِتّفاقيّة تعاون تستفيد بموجبها من الاستثمارات الصينيّة، في حين تستفيد الصين من موقع المغرب القريب من أوروبا لتصدير سلعها، أمّا بالنسبة لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في المغرب، فقد بلغ سنة 2018 382.29 مليون دولار أمريكي، مقابل 114.44 مليون دولار سنة 2014،يأتي هذا الارتفاع في سياق بناء مدينة محمد السادس طنجة تك، والتي ستخصص لاستقبال الاستثمارات الصينية في المغرب، ويعتبر هذا المشروع من أضخم المشاريع الصينية في البلاد، سُيبنى على مدار 10سنوات، ويُتوّقع أن يصل حجم الاستثمار الصيني فيها إلى 10مليار دولار، مع توفير الشغل لحوالي100ألف عامل[2].

في تونس، جاءت الاستثمارات الصينيّة متأخرة مقارنة بباقي الدول المجاورة لها، إلى غاية سنة 2017، حيث تلعب تونس دور الوسيط المثالي للصين المهتمة بالسيطرة على الممرات المائية بين شمال إفريقيا وأوروبا كجزء من مبادرة "الحزام والطّريق، وقد وقّع البلدان على ثلاث اتفاقيّات من شأنها زيادة

[1]Mehdi Taje, *Les Nouvelles routes de la soie et L'Afrique du Nord: Quelles synergies?*(Tunis: Konrad Adenauer Stiftung, 2017), 65, Available on: https://www.kas.de/, accessed: 20/01/2020.
[2]Mehdi Taje, Ibid, 70.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الاول ص.ص: 808-839.

التّعاون التّجاري وشملت إنشاء مركز تجاري مساحته 200 ألف متر مربّع بقيمة 65 مليون دولار في تونس العاصمة[1].

كما استفاد قطاع السياحة التونسي كثيرًا، فقد صرّحت ليلى تكيا، مديرة العلاقات العامة والاتصالات في المكتب الوطني التونسي للسياحة، لوكالة الأنباء الصينية (شينخوا): "إن مستقبل السياحة التونسية في يد السوق الصّينيّة"، وفي سنة 2016 أطلقت تونس برنامج سفر بدون تأشيرة للمواطنين الصينيين، وفي عام 2017 زار عشرة آلاف مواطن صيني تونس، مما يدل على زيادة التبادل الثقافي بين البلدين"[2]، وقد بلغ حجم المبادلات التجارية بين البلدين 1610.9 مليون دولار سنة 2018.

وبخصوص دولة ليبيا، وتحديدًا خلال سنة 2009 قدّرت وزارة التجارة الصينيّة حجم الاستثمار الصيني في ليبيا بحوالي 426.9 مليار دولار، ومع اندلاع الثورة سنة2011 كانت هناك حوالي 75 شركة صينية تستثمر في ليبيا مشاركة في 50 عقد مشروع عمل قُدّرت قيمتها بحوالي 18.8مليار دولار، إضافة إلى حوالي 36 ألف عامل صيني تّم إجلاءهم بسبب ظروف الحرب، ومع اقتراب استعادة الأوضاع الأمنية لاستقرارها في المنطقة، قرر المجلس الانتقالي الوطني بليبيا والّذي رأى بأن البلد بحاجة إلى حوالي 100 مليار دولار استثمارات في البنية التحية حيث رأتها الصين فرصة ثمينة لاستعادة هذه السوق والمنطقة الجيو–اِستراتيجية[3]، وفي منتصف شهر جويلية2018 وقّعت ليبيا مذكرة تفاهم مع الصين تقضي بانضمامها إلى "مبادرة الحزام والطريق" قريبا، الأمر الّذي سيجعل الصين تنال حصة كبيرة من الاستثمارات ومشاريع الإعمار والبنية التّحتيّة في ليبيا.

ثالثا: الجانب الثقافي

من أهمّ وسائل الجذب والاستقطاب الصيني الذي ساهم بشكل كبير في خلق صورة إيجابية عن الصين في المنطقة الإفريقية والعربية عامّة، والمغاربية بشكل خاصّ وساعد في ترسيخها وتلميعها، حيث يشكّل هذا الجانب أداة أوّلية وفاعلة للصين خاصّة بعد محاولات عزلها دوليا من طرف الغرب، ولعلّ من أبرز هده الأدوات الثقافية نجد "المنح التعليمية" للشباب والطلبة والباحثين إلى جامعات دولة الصين، إضافة إلى إقامة "معاهد كونفيشيوس" للثقافة والتعليم وتدريس اللغة الصينية.

[1]Sarah Souli, *Tunisia Hopes Boost in Chinese Investment Can Ease Economic Woes*, al-monitor, March 19, 2018,https://www.al-monitor.com/, accessed: 20/01/2020.
[2]China Daily Web Site, *Tunisia to Enhance Partnership with China in Expanding Markets: Official*, 17/05/2018, http://www.chinadaily.com.cn/, accessed: 18/01/2020.
3-The African Business JornalWeb Site, *China's Investment in Libya*, August 2014, https://www.tabj.co.za/, accessed: 17/01/2020.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الاول ص.ص: 808-839.

وجدير بالذكر أنّه مع هذه الأدوات توجد الأداة العسكرية والأمنية التي لا تستخدمها الصين وليست من أولوياتها مثلما هو الحال مقارنة مع الدول الأوروبية والو.م.أ التي تطغى سياساتها الخارجية لهذا الجانب الصلب للقوة، وهذا يمكن اعتباره ذكاء صينيا بحتا.

ومن أبرز الأدوار للمحافظة على السيادة وحماية الحدود، الالتزام بتقوية وتعزيز المقدرات العسكرية، ومما ساهم في بناء جيشها القوة البشرية والقوة الاقتصادية وكذا القوة النووية، خير دليل على ذلك ، حيث شكلت النزاعات الإقليمية محفزا كبيرا على تقوية هذا العنصر.

كما أنّ انتهاج الصين لسياسة الانفتاح والليونة في الأسواق العالمية، وهذا ما يتجلى في زيادة المبادلات التجارية الصينية وتدفق الاستثمارات الخارجية، ولذا فانه يمكن التوصل إلى أن أهداف السياسة الخارجية الصينية حيادية، لا تسعى للتدخل في الشؤون الداخلية لأيّة دولة، وتسعى لتنظيم المنفعة المشتركة بينها وبين الدول التزاما بمبدأ التعاون مع العالم الخارجي.

ولعلّ من أبرز العوامل التي تتأثر بها السياسة الخارجية الصينية، نذكر أربعة منها حيث أشار مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، إلى: الإرث التاريخي للدولة، ومخاوف الحزب الشيوعي الصيني فيما يتعلق بالاستقرار والشرعية، وكذا فاعلية العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى الهياكل والتوجّهات التي تؤثّر في عملية صنع السياسة الخارجية المؤسّسية.[1]

خاتمة:

ومن خلال سبر لأغوار العلاقات الصينية المغاربية نتجت هذه السيرورة التاريخية والوصفية التحليلية لمختلف العلاقات الثنائية التي تتميز بالتعاون والشراكة والانسجام والتبادلية الاقتصادية، التي تمتدّ إلى عمق التاريخ، ورصد لمختلف الأحداث والتطورات يمكننا أن نجزم بصلادة هذه العلاقات وقوتها واستمراريتها السلمية والتعاونية لعقود قادمة، هذا العلاقات كانت كفيلة لتفسير طبيعة السياسة الخارجية الصينية تجاه المغرب العربي، فالتغير من الخطاب الإيديولوجي إلى الممارسة الاقتصادية البرغماتية بين الطرفين في إطار الاعتماد المتبادل وتحقيق التنمية المنشودة من الجهة الاقتصادية والتجارية، وربطها بعلاقات الصداقة والسلام والتعاون من الجهة الإنسانية، دون أن ننسى دور الثقافة الاستراتيجية الصينية في التعامل والسلوك الخارجي الذي يتفادى أي نوع من أنواع الاصطدام في العلاقات الدولية، والصين لها علاقات راسخة مع دول المغرب العربي –تتجاوز 60 سنة–، حيث بات من المؤكّد أن تستمرّ هذه العلاقات بهذا النمط التعاوني والتشاركي والعقلاني وهذا نظرا للعديد من الاعتبارات لعلّ أبرزها الماضي

[1]– المكان نفسه.

التاريخي الصيني الخالي من الضلوع في حروب أو مستعمرات. فالصين تعوّل كثيرا على المنطقة العربية والمغاربية بشكل خاصّ والصين شريك اقتصادي وحليف استراتيجي يعتمد على السلمية والدبلوماسية الاقتصادية والثقافة الاستراتيجية، ودون مشروطية سياسية وهذا هو الأهمّ، فكلا الطرفين رابح في النهاية.

قائمة المصادر والمراجع:

- **أولا الكتب:**

1- دورتي جيمس و بالستغراف روبرت، تر: وليد عبد الحي، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985).

2- دان تيم وآخرون، تر:ديما الخضرا، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**،(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

3- ناي جوزيف، تر: محمد توفيق البجيرمي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، (السعودية: العبيكان للنشر،2007).

4- غريفيثس مارتن و أوكالاهان تيري ، تر:مركز الخليج للأبحاث، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،2008) .

5- العيسوي إبراهيم وآخرون، **الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990).

6- بن عائشة محمد الأمين، **الصين هندسة سياسية إقليمية للريادة العالمية**، (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2021).

7- سالم حسين، **انفتاح الصين في ظل الخصوصية العالمية سياسي-ثقافي-اقتصادي-تكنولوجي**، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2018).

8- سوي وو دي لي و تشنغ لي فو مين، **الاقتصاد الصيني**، (العراق: الذاكرة للنشر والتوزيع، 2012).

9- المعيني محمد كاظم، **إيكولوجيا الارتقاء الصين وتجليات المستقبل**، (بيروت: دار السنهوري، 2018).

10- لوموان فرانسواز، تر: كعدان صباح ممدوح، **الاقتصاد الصيني**،(دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2010).

11- عبد الحي وليد سليم ، **المكانة المستقبلية للصين يف النظام الدولي1978-2010**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط2، 2014)،ص135.

12- جودة صادق، **العلاقات العربية الصينية أيام أسرة تانغ**، (الأردن: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، 2014).

13- Francois Lafargue, *The Economic Presence of China in the Maghreb: Ambitions and Limits* (Paris: Fondation pour la Recherche Stratégique, 2018).

- **ثانيا الرسائل والمذكّرات:**

14- حذفياني نجيم، **العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون–فترة مابعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011).

- **ثالثا المقالات:**

15- محمدي صليحة، "السياسة الصينية تجاه إفريقيا توظيف القوة الناعمة لاستمالة القارة الإفريقية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع11، (جويلية 2017).

16- كاظم هاشم نعمة، "القوة الناعمة الصينية والعرب"، **سياسات عربية**، ع26، (ماي 2017).

17- محمد مصطفى مروة خليل ، "القدرة التفسيرية للنظرية اللبرالية في عالم متغير"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، م6، ع11، (شتاء 2021).

18- عماد منصور، "السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية"، **سياسات عربية**، ع21، (جويلية 2016).

19- Kalevi J Holsti, "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy". **International Studies Quarterly**, Vol. 14, No. 3, (1970).

20- W. Legro Jeffrey, "What China Will Want: Te Future Intentions of a Rising Power" ***Perspectives on Politics***, vol. 5, no 3, (Sep2007).

21- الحضرمي عمر ، "الدولة الصغيرة: القدرة والدور ، مقاربة نظرية"، **مجلة المنارة للبحوث والدراسات**، م19، ع4، (ماي 2013).

22- عودة جهاد عبد المالك و رمزي سمير، "نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، م 31، ع3، (صيف 2017).

23- سمر ابراهيم محمد، "تصاعد مكانة الصين في الاقتصاد العالمي"، **آفاق آسيوية**، ع1، (ماي 2017).

24- مين وو مين ، "ليمتد طريق الحرير باستمرار إلى الأمام"، **مجلة الفكر السياسي**، ع7، (صيف 1999).

- **ثالثا المواقع الالكترونية:**

25- الثقافة والقوة الناعمة حروب الأفكار في السياسة الخارجية، في: https://barq-rs.com/الثقافة-والقوة-الناعمة-حروب-الأفكار-ف/،(2016/08/09).

26- سليم كاطع علي، " الصين وتوظيف القوة الناعمة.. سياسة ما بعد الحرب الباردة "، في:https://www.mcsr.net/news210 ،(2016/01/12).

27- جوسوا كورلانتزك، تر: عمرو فرحات، "قوة الصين الناعمة.. مقاصدها وأخطارها"، في:http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/354.htm، (2006).

28- جوزيف ناي،"قوة الصين الناعمة والحادّة" في:https://www.aljazeera.net/opinions/2018/1/7/قوة-الصين-الناعمة-والحادة،(2018/1/7).

29- الأكاديمية الصينية للترجمة، "المبادئ الأساسية الأربعة الإصلاح والانفتاح"، في:
http://arabic.china.org.cn/china/China_Key_Words/2018-10/24/content_67874634.htm، (2018/10/24).

30- الشرق الأوسط، "الاقتصاد الصيني للعودة إلى معدّلات النمو الطبيعية"، في:https://aawsat.com/home/article/2930921/الاقتصاد-الصيني-للعودة-إلى-معدلات-النمو-الطبيعية، (2021/04/21).

31- الجزيرة، " ناشيونال إنترست: الصين تزيح أميركا لتصبح أضخم اقتصاد بالعالم.. إليك الحقائق التالية "، في:https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/10/19/ناشيونال-إنترست-الصين-تزيح-أميركا، (2020/10/28).

32- ويكيبيديا، "جيش التحرير الشعبي الصيني"، في:https://ar.wikipedia.org/wiki/جيش_التحرير_الشعبي_الصيني، (2021/04/06).

33- كفاية أولير، "تقرير للبنتاغون:الصين تسابق أمريكا في تطوير الصواريخ وبناء السفن"، في:https://www.independentarabia.com/node/148421/الأخبار

/دوليات/تقرير-للبنتاغون%C2%A0الصين-تسابق-أميركا-في-تطوير-الصواريخ-وبناء-السفن، (2020/09/03).

34- وكالات أبو ظبي، "100عام على تأسيس الحزب..الرئيس الصيني نهضتنا لا رجعة فيها"، في: https://www.skynewsarabia.com/world/1448343-100-عام-تأسيس-الحزب-الري ئيس-الصيني-نهضتنا-رجعة-فيها ، (2021/07/01).

35- أحمد السيد، " معهد ستوكهولم الدولي للأبحاث: الولايات المتحدة والصين الأكثر مبيعا للأسلحة في عام 2019"، في: https://marsad.ecsstudies.com/46655/، (2020/12/09).

36- مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مسارات، "سياسة الصين الخارجية "، في: https://www.kfcris.com/pdf/9528108326adcf59b41bf67a dd99014457cdd2b827ada.pdf، (فيفري 2014).

37- Mehdi Taje, *Les Nouvelles routes de la soie et L'Afrique du Nord: Quelles synergies?*(Tunis: Konrad Adenauer Stiftung, 2017), Available on: https://www.kas.de/, accessed: 20/01/2020.

38- Sarah Souli, *Tunisia Hopes Boost in Chinese Investment Can Ease Economic Woes*, al-monitor, March 19, 2018,https://www.al-monitor.com/, accessed: 20/01/2020.

39- China Daily Web Site, *Tunisia to Enhance Partnership with China in Expanding Markets: Official*, 17/05/2018, http://www.chinadaily.com.cn/, accessed: 18/01/2020.

40- The African Business JornalWeb Site, *China's Investment in Libya*, August 2014, https://www.tabj.co.za/, accessed: 17/01/2020.

1- ليو هوي، موقع الصين اليوم" دور معاهد كونفوشيوس في تعميم تعليم اللغة الصينية ونشر ثقافة الصين"، في: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/wmdslzdf/201810/t20181026_800145332.html، (2018/10/26).

[1]- همام غصيب، **العرب والصين آفاق جديدة في الاقتصاد والسياسة** ،(الأردن: منتدى الفكر العربي، 2007)، ص ص07-18.

[1]- منتدى التعاون الصيني العربي، "عن المنتدى"، في: http://www.chinaarabcf.org/ara/gylt/t556241.htm، (2018/11/20).

[1]- حسين اسماعيل، "منتدى التعاون الصيني العربي"، في: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/kfg/201807/t20180731_800137018.html، (2018/07/31).

[1]- أ ف ب فرانس 24، "الصين تعتزم تقديم قروض بـ20 مليار دولار لدعم التنمية الاقتصادية في دول عربية "، https://www.france24.com/ar/20180710-الصين-تنمية-اقتصادية-قروض-دول-عربية، (2018/07/10).

[1]- Olivier mababia , **la chine en Afrique** ,(paris :ellipses,2012), p8.

1-الجزيرة، "منتدى التعاون الصيني الإفريقي"، في: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2016/1/18/منتدى-التعاون-الصيني-الأفريقي، (2016/01/18)